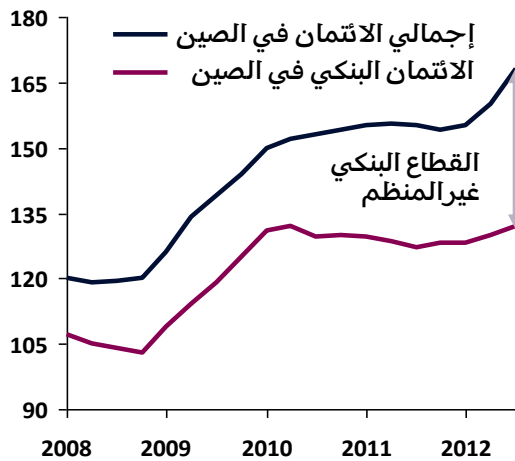


QNB: تقليص الائتمان يهدد النمو الاقتصادي في الصين

أنها "القطاع المصرفي غير المنظم" بإضافة ائتمان بلغ 33% من الناتج المحلي الإجمالي لهذا الكم الضخم من الائتمان (أنظر الجدول).

طفرة الائتمان في الصين

(نسبة الائتمان من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: بنك التسويات الدولي

أدوات القطاع المصرفي غير المنظم في الصين

(الائتمان المستحق في 2012 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

قروض عن طريق ضامن (Entrusted Loans)	11.20%
قروض غير رسمية	6.60%
منتجات بنكية لإدارة الثروات، طورتها مؤسسات استثمار	4.00%
منتجات استثمار تعاونية	3.60%
منتجات بنكية لإدارة الثروات، خارج الميزانية العمومية	3.40%
منتجات بنكية لإدارة الثروات، طورتها شركات للأوراق المالية	3.20%
قروض متناهية الصغر	1.10%
الإجمالي	33.20%

المصدر: بنك الشعب الصيني وجمعية الاستثمار الصينية ومجلس التشريعات المصرفية الصيني، وبلومبرغ

أشارت تحليلات مجموعة QNB إلى أن سياسة السلطات الصينية لامتناس الزيادة المبالغ فيها في الائتمان يمكن أن تهدد النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2013. وشهدت الصين زيادة سريعة في الائتمان خلال العقد الماضي من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى خارج النظام المصرفي. وأقر المصرف المركزي الصيني (بنك الشعب الصيني) في وقت سابق من العام بأن التوسع في الائتمان بلغ مستويات مبالغ فيها ويمثل تهديداً لاستقرار المالي. واتخذ المصرف المركزي عدة إجراءات لتقليص السيولة وتشديد تشريعات الائتمان. وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية في سياسة المصرف المركزي، إلا أن هذه الإجراءات نتج عنها ارتفاع كبير في سعر الفائدة لليلة واحدة وانخفاض الائتمان للشركات. وترى مجموعة QNB أن هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ معتدل في النمو الاقتصادي الصيني خلال النصف الثاني من عام 2013 ليتراوح ما بين 6%-7% مما سيقصر من قدرة الصين على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المُستهدف عند 7.5%.

شهدت الصين معدلات نمو قوية جداً في الائتمان خلال السنوات القليلة الماضية والتي ساهمت في تمويل الاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية والعقارات. وبلغ الائتمان المصرفي مستوى 132% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2012، مقارنة مع 103% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2008 (أنظر الشكل). علاوة على ذلك، قامت المؤسسات غير المصرفية مثل جمعيات الائتمان التعاونية والقروض غير الرسمية ومنتجات إدارة الثروات (والتي تعرف بشكل عام على

لامتصاص السيولة من السوق المصرفي منذ يوم 20 يونيو، الأمر الذي وفر للبنوك بعض السيولة بعد أن كانت تواجه صعوبات في توفير التمويل اللازم لعملياتها قصيرة الأجل.

يتوقع معظم الخبراء الاقتصاديين تباطؤ النمو في الائتمان خلال الشهور القليلة القادمة، حيث يرجع ذلك بشكل أساسي إلى نقص السيولة، بالإضافة إلى قوانين الائتمان المتشددة. وأحد نتائج نقص السيولة سيكون تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. فقد أشارت سلسلة من المؤشرات الاقتصادية مؤخراً من قطاع الإنشاء إلى معدلات الإقراض المصرفي ونمو الصادرات إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، مما يشير إلى أن الصين تواجه خطراً لانزلاق إلى ما دون معدل النمو المستهدف (عند 7.5%) لأول مرة منذ الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت قبل 15 عاماً.

ترى مجموعة QNB بشكل عام وبالرغم من انحسار معظم تداعيات الأزمة المالية العالمية، أن النظام المالي الصيني لا يزال يواجه بعض التحديات. فقد تعهدت الحكومة الصينية بالعمل على ضمان تدفق النمو في الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي والتحكم في تدفق السيولة الجديدة إلى القطاعات التي تعاني من معدلات ائتمان مبالغ فيها. غير أن هناك تحديات تواجه تحقيق الاستقرار المالي نظراً للحاجة إلى تحديد وامتصاص القروض المتعثرة في النظام المالي. وحتماً سيؤدي تقليص الائتمان في الاقتصاد إلى تباطؤ النمو خلال النصف الثاني من عام 2013. غير أن مجموعة QNB لا تزال متفائلة بأن النمو الاقتصادي في الصين سيستمر عند معدلات مرتفعة على المدى المتوسط.

ساهم هذا الوضع في تحقيق الصين أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية. غير أنه ساهم أيضاً في زيادة معدلات الاحتيايل وعمليات الإقراض عالية المخاطر وارتفاع الفائدة لمعدلات مبالغ فيها، وبخاصة في القطاع المصرفي غير المنظم والذي لا يخضع لإشراف السلطات.

لذلك، قام بنك الشعب الصيني منذ شهر مايو باتخاذ عدة إجراءات لتقليص السيولة وتشديد إجراءات الإقراض على أمل أن تؤدي هذه الإجراءات إلى السيطرة على عمليات الإقراض السيئة وبخاصة في القطاع المصرفي غير المنظم. لكن لسوء الحظ، كانت نتائج هذه الإجراءات مغايرة للهدف منها حيث ارتفع سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في شنغهاي (الشيور) من 2.2% في 15 مايو إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 13.4% في 20 يونيو. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات في نهاية شهر يونيو 2013 أن إجراءات تقليص الائتمان أدت إلى تراجع التمويل من البنوك التقليدية للعملاء من الشركات، في حين أن القطاع المصرفي غير المنظم استمر في النمو. وأدى هذا التطور إلى استمرار النمو الاقتصادي عند معدل معتدل بلغ 7.5% خلال الربع الثاني من عام 2013، مع ارتفاع قوي في الاستهلاك الخاص.

بعد هذه التجربة، تعهد كل من بنك الشعب الصيني والحكومة بالاستمرار في تعزيز السيولة لدعم النظام المالي. ومع هذه التعهدات بلغ سعر الشيور معدلات معتدلة عند (3.0%) في 18 يوليو. وبشكل خاص، تجنب بنك الشعب الصيني بيع أذون خزانة